

تركيا القلقة من بايدن تبادر للتقارب مع مصر

أنقرة: إمكانية التفاوض مع القاهرة حول ترسيم الحدود البحرية واردة

أبدت أنقرة استعدادها للتفاوض مستقبلا مع القاهرة بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما في شرق المتوسط، في خطوة لا تعدو كونها محاولة لترطيب الأجواء مع مصر، لاسيما وأن ملف ترسيم الحدود لا يخلو من تعقيدات وتنازلات لا يمكن لأي من الطرفين الإقدام عليها.

القاهرة - أعلنت تركيا الأربعاء عن إمكانية التفاوض مع مصر بشأن ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط إذا سنحت الظروف بذلك، في مؤشر يعكس رغبة في التهدئة مع القاهرة، دون أن يعني الأمر وجود إرادة فعلية لأنقرة لتعديل سياساتها، والتخلي عن مشاريعها الطموحة ومنها "الوطن الأزرق". وتقول أوساط سياسية إن الموقف التركي المستجد تكتيكي، ويندرج ضمن مسار بدائه أنقرة منذ فترة ويهدف إلى تخفيف حدة التوترات مع عدد من الدول العربية والأوروبية، لاسيما مع صعود إدارة ديمقراطية في الولايات المتحدة لا تخفي تحفظاتها على نهج الرئيس رجب طيب أردوغان.

وتوضح الأوساط أن تركيا تخشى أن تجد نفسها في مواجهة مع إدارة الرئيس جو بايدن، بعد أن عملت على استعداد الكثيرين في المنطقة، وأيضا في التكتل الأوروبي، وهي تحاول اليوم التخفيف من اندفاعاتها وسياساتها التصعيدية إلى حين اتضح مسارات الأمور في العلاقة مع واشنطن.

وقال جاويش أوغلو إن عروض التقييب التي طرحتها مصر مؤخرا احترمت الجرف القاري لتركيا وإن أنقرة نظرت إلى هذا الأمر بإيجابية. وأضاف أن مصر تواصل الأنشطة الاستكشافية الزلزالي داخل جرفها القاري دون الدخول في الجرف القاري التركي. وتابع جاويش أوغلو "تواصل مصر احترام جرفنا القاري، ونحن نرحب بذلك".

وأعلنت القاهرة الشهر الماضي عن طرح مناقصة للتقيب عن النفط والغاز في 24 منطقة بخليج السويس والصحراء الغربية وشرق وغرب المتوسط، ورعت المناقصة الاتفاقية التي جرى توقيعها مع اليونان في العام 2020، وأيضا حدود الجرف القاري التركي الذي كانت أنقرة أبلغت الأمم المتحدة بها، بناء على اتفاق مع ليبيا.

وأعلنت القاهرة الشهر الماضي عن طرح مناقصة للتقيب عن النفط والغاز في 24 منطقة بخليج السويس والصحراء الغربية وشرق وغرب المتوسط، ورعت المناقصة الاتفاقية التي جرى توقيعها مع اليونان في العام 2020، وأيضا حدود الجرف القاري التركي الذي كانت أنقرة أبلغت الأمم المتحدة بها، بناء على اتفاق مع ليبيا.

وأبرمت تركيا اتفاقا مع حكومة الوفاق الليبية حول ترسيم الحدود البحرية في عام 2019 مما أثار غضب اليونان التي رفضت الاتفاق باعتباره غير قانوني. وأنقرة وأثينا على خلاف بشأن امتداد الجرف القاري لكل منهما وحقوق موارد النفط والغاز البحرية في شرق المتوسط منذ عقود. وكان اتفاق مماثل بين اليونان ومصر العام الماضي قد أثار غضب تركيا.

أنقرة تحاول اليوم التخفيف من اندفاعاتها وسياساتها التصعيدية إلى حين اتضح مسارات الأمور في العلاقة مع واشنطن



الوضع يفرض التهدئة

خطوة نحو تحسين العلاقات بين القاهرة وأنقرة.

وتعمل مصر على زيادة الاستثمارات في قطاع التقيب في جرفها القاري بهدف الرفع في إنتاجها من البترول والغاز.

وحققت مصر خلال السنوات الأخيرة اكتشافات عدة في التقيب عن النفط والغاز، منها 10 اكتشافات خلال عام 2019، وكان آخرها إعلان شركة إيني الإيطالية عن اكتشاف نفطي في ديسمبر 2020 في الصحراء الغربية بمصر ينتج 10 آلاف برميل يوميا.

وقال صحيفة "كاثيميريني" اليونانية مؤخرا، إن محتوى المناقصة التي أعلنت عنها الحكومة المصرية، يشير إلى محاولات القاهرة تجنب التوترات بين القوى الإقليمية بسبب أزمة قبرص. واعتبرت الصحيفة اليونانية أن "خيار مصر لا يمكن تقييمه على أنه

التكتيكي، بانتظار اتضح مال العلاقة مع إدارة بايدن، وعلى ذلك سيبني على الشيء مقتضاه.

وتوجد العديد من العوامل المتداخلة التي تحول دون إمكانية قريبة لحل المسألة الحدودية بين مصر وتركيا في شرق المتوسط وهو ما تدركه أنقرة، ومن بينها أن القاهرة مرتبطة باتفاقية مع اليونان وإذا ما جرى التفاهم مع تركيا سيعني إلغاء تلك الاتفاقية، وهذا الأمر غير وارد.

وقال صحيفة "كاثيميريني" اليونانية مؤخرا، إن محتوى المناقصة التي أعلنت عنها الحكومة المصرية، يشير إلى محاولات القاهرة تجنب التوترات بين القوى الإقليمية بسبب أزمة قبرص. واعتبرت الصحيفة اليونانية أن "خيار مصر لا يمكن تقييمه على أنه

ويرى مراقبون أن احترام مصر للوضع القائم في شرق المتوسط لا يعني أن الأخيرة تسعى للتقارب مع تركيا كما يجري التسويق له، فالقاهرة ومنذ البداية تحاول تجنب أي تصادم أو انخراط في معارك ليست ذات أولوية بالنسبة إليها، كما أنها لا تريد أن تكون جزءا في صراعات الآخرين دون أن يكون هناك ثمن حقيقي يمكن أن تجنيه.

ويلفت المراقبون إلى أن حديث أوغلو عن إمكانية ترسيم الحدود البحرية مع مصر لا يعدو كونه مجرد محاولة لترطيب الأجواء مع مصر، أسوة بمساعي تركيا لاستعادة العلاقات مع إسرائيل والتهدئة مع فرنسا، والافتتاح على التفاوض مع اليونان.

ويتشير هؤلاء إلى أن التغيير الملحوظ في مواقف تركيا لا يمكن أن يتجاوز بعده

التجديد لأبوالغيث بعد حملة مصرية نشطة

القاهرة - قرر وزراء الخارجية العرب الأربعاء التجديد للأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيث لولاية ثانية مدتها خمس سنوات.

وقامت القاهرة بحملة دبلوماسية نشطة لإعادة التجديد لأبوالغيث مع بروز تملل من بعض الدول العربية التي تطالب بالمداورة في هذا المنصب الذي تحتكره مصر منذ نشأة الجامعة العربية في العام 1945، باستثناء الفترة من 1979 حتى 1990 التي تولي خلالها التونسي الشاذلي القليبي المنصب.

ويشكل المنصب لمصر بعدا رمزيا رغم حالة الضعف التي تعاني منها الجامعة العربية في ظل عجزها عن إيجاد أي حلول للنزاعات التي تعصف بالمنطقة جراء الانقسامات بين أعضائها والتي من غير المرجح أن تنتهي رغم ما تحقق في إطار المصالحة الخليجية.

وقال مسؤول بالجامعة العربية إن "الموافقة تمت بالإجماع خلال الاجتماع التشاوري الذي سبق افتتاح الدورة العادية المئة وخمس وخمسين لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري" التي عقدت حضورا بمقر الجامعة في القاهرة برئاسة وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني.

وانتخب أبوالغيث الذي شغل منصب وزير الخارجية في مصر أمينا عاما للجامعة في الثالث من مارس 2016 خلفا للدبلوماسي المصري نبيل العربي. وتنتهي ولايته الأولى في 30 يونيو المقبل. ولم يحدد ميثاق الجامعة العربية سقفا لعدد ولايات أمينها العام.

ويرى مراقبون أن عدم اعتراض قطر على التجديد لأبوالغيث، بعد أن أوجت نيته في ذلك، محاولة من جهتها لإظهار حسن نية تجاه مسار المصالحة مع مصر الذي انطلق في قمة العلا بالسعودية في يناير الماضي.

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري اجتمع في وقت لاحق مع نظيره القطري على هامش اجتماعات المجلس الوزاري لمبحث العلاقات بين البلدين. وشكل ذلك أول اجتماع بينهما منذ تفجر الأزمة الخليجية منتصف 2017.

وأفادت وزارة الخارجية القطرية في بيان بان الاجتماع "استعرض علاقات التعاون الثنائي بين البلدين، ومسيرة العمل العربي المشترك وسبل تعزيزها خلال المرحلة المقبلة".

«الهول» كابوس يجثم على صدور قاطنيه

دمشق - قتل 31 شخصا منذ مطلع العام الجاري في مخيم الهول في سوريا، حيث يقم عشرات الآلاف من النازحين وعائلات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، وفق ما أفاد مسؤول كردي الأربعاء، فيما حذرت منظمات إنسانية من استمرار "الكابوس".

وعلى وقع تكرار اعتداءات طالت أيضا عاملين إنسانيين، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود الثلاثاء تعليق خدماتها "مؤقتا"، بما يشمل توفير الرعاية الطبية وبعض خدمات المياه والصرف الصحي.

وقال مدير الطوارئ في المنظمة ويل تيرنر "يقتل الناس بوتيرة وحشية، غالبا داخل خيمهم"، موضحا أن معظمهم يخفون وراءهم "أطفالا ليس لديهم من يعني بهم".

وأضاف "إنها بيئة غير آمنة وبالتأكيد ليست مكانا مناسباً ليكر الأطفال فيه. يجب أن يتوقف هذا الكابوس".

وأفادت المنظمة عن مقتل أحد العاملين معها بالرصاص في 24 فبراير أثناء تواجده في خيمته. ولم تتضح ملامسات الحادث الذي يجري التحقيق فيه. وفي حادث منفصل، لقي ستة أشخاص بينهم خمسة أطفال حتفهم جراء حريق اندلع السبت خلال احتفال بزفاف، وفق حصيلة جديدة أعلنت عنها إدارة المخيم خلال مؤتمر صحفي عقده الأربعاء.

وقالت إن 36 آخرين أصيبوا بحروق بدرجات متفاوتة جراء نيران نجمت عن انفجار مدفأة، في حادثة تكرر خلال فصل الشتاء.

وإثر الحريق، شدّد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة على أنه "لا ينبغي لأحد، خصوصا الأطفال الأبرياء، أن يعيشوا في ظل ظروف إنسانية صعبة وخطيرة" في المخيم.

ومهد قضاة المحكمة الجنائية الدولية الطريق أمام تحقيق في جرائم حرب عندما أعلنوا قبل شهر أن الاختصاص القضائي للمحكمة يشمل فلسطين كونها عضوا.

وقالت بنسودا في ديسمبر 2019 إنها تريد تحقيقا كاملا بعد تحقيق أولي استمر خمس سنوات، لكنها طلبت من المحكمة البت في مسألة الاختصاص وما إذا يشمل الأراضي الفلسطينية.

واحتل الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة عام 1967 الضفة الغربية والشرق الشرقي من القدس حيث تعيش غالبية من الفلسطينيين.

وقال مسؤول مكتب العلاقات التابع لإدارة الذاتية في المخيم جابر شيخ مصطفى "منذ بداية العام 2021، بلغت إحصائية القتلى 31 شخصا، ستة منهم قتلوا بأداة حادة والبقية بطلقات من مسدسات".

وأضاف "نتعتقد أن خلايا تنظيم 'داعش' تقف وراء هذه الاعتداءات.. التي تحدث خصوصا في القسم الخاص بالعراقيين والسوريين". وأوضح أن غالبية القتلى من العراقيين.

وكانت حصيلة سابقة أوردتها مسؤول كردي آخر في 8 فبراير أفادت بمقتل 14 شخصا، ثلاثة منهم بقطع رؤوسهم. وتحدث عامل في المجال الإنساني، رفضا الكشف عن هويته حينها، عن "توترات عشائرية" قد تكون خلف بعض الجرائم.

ويستضيف المخيم المكتظ نحو 62 ألف شخص، غالبيةهم الساحة من النساء والأطفال، ويعاني من سوء الخدمات الأساسية. وشهد المخيم في الأشهر الأخيرة حوادث أمنية أخرى بينها محاولات

للحكمة والتي يعتقد أنها ارتكبت منذ 13 يونيو 2014".

وهاجم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قرار المحكمة الجنائية ومقرها لاهاي، واعتبر أنه جوهر معاداة السامية، مشددا على أن بلاده ستقاتل من أجل "حماية جنودها".

ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي غاي أشكنازي في وقت سابق القرار بـ"السياسي"، ويندرج ضمن "الإفلاس الأخلاقي والقانوني".

وأضاف "ستتخذ إسرائيل كل الخطوات اللازمة لحماية مواطنيها وجنودها من الاضطهاد القانوني".

وإسرائيل ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية.

وكانت السلطة الفلسطينية قدمت في العام 2018 طلب إحالة إلى المحكمة الدولية لملف جرائم إسرائيلية تضمن 3 قضايا وهي: الاستيطان والأسرى معاداة السامية.

واعتبرت الوزارة أن "هذه الخطوة التي طال انتظارها تخدم مسعى فلسطين الدؤوب لتحقيق العدالة والمساءلة كأساس لا غنى عنه للسلام الذي يطالب به ويستحقه الشعب الفلسطيني".

واعتبرت الوزارة أن "هذه الخطوة التي طال انتظارها تخدم مسعى فلسطين الدؤوب لتحقيق العدالة والمساءلة كأساس لا غنى عنه للسلام الذي يطالب به ويستحقه الشعب الفلسطيني".

بنيامين نتانياهو
قرار المحكمة الجنائية الدولية هو جوهر معاداة السامية

واليوم يعيش فيهما خمسة ملايين فلسطيني على الأقل في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وتسيطر عليه حركة حماس. وسيكون التحقيق في الأراضي الفلسطينية أول اختبار كبير للمدعي العام الجديد للمحكمة كيريم خان، المحامي البريطاني الذي اختير في فبراير ليحل مكان بنسودا عندما ينتهي تفويضها في يونيو.

وسبق أن فرضت الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب عقوبات على المدعية فاتو بنسودا على خلفية قرارها التحقيق في جرائم حرب مفترضة في أفغانستان، لكن واشنطن انتقدت بشدة أيضا التحقيق الفلسطيني.

المحكمة الجنائية تفتح تحقيقا رسميا في جرائم مفترضة على الأراضي الفلسطينية

القدس - أثار قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم ارتكبت على الأراضي الفلسطينية غضبا إسرائيليا وارتياحا فلسطينيا، حيث أنها المرة الأولى التي سيتم فيها النظر في قضايا تتعلق بمسؤولين وجنود إسرائيليين.

وأعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا الأربعاء أنها تفتتح تحقيقا رسميا في جرائم مفترضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكانت المدعية العامة فاتو بنسودا أعلنت أن هناك "أساسا معقولا" للاعتقاد بأن جرائم ارتكبت من جانب أفراد من قوات الدفاع والسلطات الإسرائيلية وحركة حماس وفصائل فلسطينية مسلحة خلال حرب غزة عام 2014.

وكانت المدعية العامة فاتو بنسودا أعلنت أن هناك "أساسا معقولا" للاعتقاد بأن جرائم ارتكبت من جانب أفراد من قوات الدفاع والسلطات الإسرائيلية وحركة حماس وفصائل فلسطينية مسلحة خلال حرب غزة عام 2014.



فاتو بنسودا: التحقيق سيجري بشكل حيادي دون خوف أو محاباة